أربعائيات

نور باعباد

الوحدة والمناخ الديمقراطي

● يقال إن المرأة أكثر عاطفة وسرعان ما تغرورق عيناها بالدموع وهي في الغالب دموع الألم والحسرة والقهر، ونادراً ما تكون دموع الفرح وفي النوعين تدمع العينان.. أما أنا فإني أفخر لأني امرأة وأشعر أن الدموع متنفس طبيعي لما حباه الله في الإنسان نساءً ورجالاً ،كما أفخر أن الدموع في حال الألم والفرح قد ملأت عيني حين اندلعت الحرب السادسة في صعدة وحين ألقت هذه الحرب أوزارها.. وكمواطنة دعوت الله أن يرحمنا ويلطف بنا وأنا أرى غُصة في حلق كل فرد لم يعد قريبه.

إن الأسى يملأ قلبي وأنا أرى انعدام لغة التخاطب بيننا كيمنيين وأتألم أن المناخ الديمقراطي الذي أشاعته الوحدة اليمنية ونظمه الدستور، وقد انتشرت الأحزاب والتنظيمات السياسية وجيش جرار من الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية وذلك البناء المؤسسي الحكومي للوزارات والمؤسسات وذلك الهيكل المؤسسي الآخر من المجالس المحلية في المحافظات والمديريات وتلك المباني والخطط والاستراتيجيات وذلك التفريخ الجديد لما يسمى بحكم واسع الصلاحيات.. إننا أمام هدر كبير من الإمكانيات والقدرات البشرية التي لم توظف مطلقاً لترسيخ دعائم الأمن والاستقرار بل كل ذلك وبال وخطر على الوطن فلو احتسبنا قيمة مأدبة لهذا الاستحقاق والبناء والإخفاق لأقمنا مجتمعاً نموذجياً آخر ولكن ما حدث أن هناك تخريباً في العقول وهدراً في الإمكانيات بل لم يشكل عاصماً ومانعاً وحامياً لمجتمع الوحدة بل إن هناك استغلالاً سيئاً لكل ذلك المناخ الذي لطالما حلمنا به جميعاً وإذا به يقع على رؤوسنا تشرذماً وكرهاً فمن بطء في التنمية واستمرار في الأمية وتسرب من التعليم إلى سلبية مخرجاته لعدم مواكبتها لاحتياجات سوق العمل.. وماذا عن صحة الإنسان والرعاية المعدومة إلى تزايد مخرجات الفقر وقلة التوسعات في البنية التحتية، لسنا أقل حاجة عن أن تنساب العملية الديمقراطية لتجعل حياتنا متطورة ولنمارس حقوقنا من خلالها.

لذا فنحن نحتاج لصدق ومصداقية وانسياب منطقي لتمكين الديمقراطية والشفافية للتحسين من حياتنا لتخلق الثقة ببعضنا ولتكرس ما جادت به الوحدة وما جاءت من أجله الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر من أمان لتكون متحققة على الواقع ينبغي ألا ننسى أحلام وتطلعات شعبنا في الحرية والعدل والمساواة وأن نعمل من أجل ذلك لا أن ننسى تلك الآمال وألا نتناحر ونترصد ببعضنا البعض و أن نغفل عن إصلاح مجتمعنا ولا نسمع لبعضنا ونضع المقترحات والإصلاحات المعقولة ليكون ذلك سبيلاً للنهوض باليمن وأن نضع نصب أعيننا الاحتياجات التنموية القريبة والبعيدة لمجتمعنا سبيلاً نحو تحقيق أهداف الثورة والوحدة وحتى تهدأ حالة الغليان الذي يشهده مجتمعنا في صعدة والمحافظات الجنوبية وما نعانيه من زيادات سكانية متناثرة وما نراه من شحة موارد وشحة تواجد للمدرسة والمركز الصحي والطريق وكلها كفيلة بالتحقق إذا ما كان هناك حرص على سماع الآخر وحرص على العطاء، وحرص على التنفيذ الآمن والمخلص للتنمية حينها سيشكل فرحاً وحباً للوطن والوحدة وسنتجه نحو التقدم والرقي..■

نظر وجهة

نريد دعماً للتنمية لا دعما لجيوب الفاسدين!!

محمد عبدالرحمن المجاهد

● انعقد خلال الأيام القليلة الماضية مؤتمر الرياض المخصص لدعم التنمية في اليمن، وذلك بناء على ما خرج به مؤتمر لندن الأخير وقبله مؤتمر المانحين من قرارات وتوصيات بعضها ملزمة للدولة اليمنية تنفيذها، والتي منها معالجة الاختلالات الحاصلة في الجانب السياسي والاقتصادي والإداري ومكافحة الفساد الذي لم يعد خافيا ولا مستورا على أحد في داخل البلاد أو خارجها، حتى أصبح في طغيانه يمثل عقبة كأداء في طريق التنمية وعامل خوف وفزعاً لكل أبناء البلد، وأيضا عامل إحباط للقوى الخارجية، يجعلها تتردد كثيرا عن تقديم أية قروض أو مساعدات أو معونات تدعم المسيرة التنموية في بلادنا.

ذلك لأنه لو قام أي أحد أو أية جهة بعملية حسابية بسيطة وأجرت حصراً كاملاً شاملاً للقروض والمساعدات والمعونات التي حصلت عليها بلادنا منذ قيام النظامين في شطري الوطن سابقاً وبعد إعادة الوحدة المباركة وحتى الآن سيكتشف أرقاماً مهولة، كان يمكن أن تحدث نهضة تنموية جبارة في كافة المجالات التنموية وغيرها، إذا وجهت وصرفت في ما حدد لها وفي الجوانب التي تحتاجها البلاد، ولم تذهب أغلبها لأمور يعرفها الناس جميعا بعيدة عن المصلحة العامة، تتمثل بالقصور والعمارات الفارهة والمزارع الخاصة الواسعة والشركات والمؤسسات التجارية والاستثمارية، لفلان أو علان من ذوي النفوذ والمتنفذين.

وإذا حصل وتم شيء للصالح العام فغالبا ما يعتريه القصور وبصورة مبالغ فيه، بحيث يلتهم كل المبالغ التي خصصت له بأضعاف، وهذا هو ما يجعل الكثيرين من الحريصين على مصلحة البلاد، يتمنون على الدول المانحة أو غيرها التي قدمت أو ستقدم القروض أو المساعدات والمعونات، أن تغير اليتها بحيث تكون قروضها ومساعداتها ومعوناتها عينيا تتمثل بمشاريع تنموية تشمل كافة المجلات، مبتعدة عن الإقراض النقدي.. أي أن عليها أن تطلب من الحكومة اليمنية ومسئوليها تحديد المجالات التي تريد استحداثها أو إنشاءها سواء في الجانب التربوي أو العلمي أو الزراعي أو الصحي أو غيره، حتى تقوم تلك الجهات أو الدول المانحة، بتنفيذ ما يطلب منها، تحت إشرافها عبر مكاتب لها، وتسلمها للدولة عند الانتهاء منها، كما كان يحدث سابقا من بعض الدول الشقيقة والصديقة كدولتي الكويت والإمارات العربية، والصين الشعبية (التي سبق لها عندما ساعدت ونفذت طريق الحديدة صنعاء، أن وفرت من المبلغ المحدد لذلك المشروع مبلغا كبيرا نفذ به مصنع الغزل والنسيج بصنعاء)، اللاتي أنشأت العديد من المنشآت الصحية والتربوية وفي مجال التعليم الجامعي والتدريبي وفي مجال الطرقات وغيرها من المشاريع الخدمية التي بنيت واكتملت في أوقات قياسية، ولا تزال قائمة، يذكرها المواطنون ويدينون بالامتنان لمن أنشأها وقدم الدعم لها.

ولكن عندما تغيرت الآلية وصارت الدول والجهات الخارجية تقدم قروضها ومساعداتها ومعوناتها بالنقد المالي لحساب الجهات المختصة في السلطة اليمنية وحدث التمرد على تلك الآلية السابقة سواء من الدول المانحة أو من السلطة اليمنية، تنمر الفساد وعلا صوته،وشمر الفاسدون والمفسدون عن سواعدهم، فجعلوا البلاد أشبه بـ (منياس) أو كـ(قربة مخزوقة) حسب تعبير العامة، أو بالفصحى كـ(جهنم كلما ملئت تقول هل من مزيد) فمهما حصلت البلاد من قروض أو مساعدات ومعونات،لا يعلم مصيرها إلا علاّم الغيوب والراسخون في العلم، فلا يظهر لها أثر، اللهم النزر اليسير لأن الفساد يطغى على كل شيء والمفسدون يلتهمون ويبتلعون كل خير، سواء في باطن الأرض أم في ظاهرها.

ولم يفلح معهم لا جهاز رقابة وتفتيش ولا هيئة مكافحة الفساد ولا الرقابة البرلمانية ولا رقابة المجالس المحلية، وذلك لأن للفساد هيمنته وللمفسدين طغيانهم وجبروتهم، فلا يجرؤ على الاقتراب منهم أحد، خوفا من العواقب التي قد يكون أهونها المحاربة والمضايقة في لقمة العيش، ثم التجاهل وعدم الاهتمام بكل ما تفعله كل الأجهزة الرقابية، وأحيانا يكون ناتجاً عن إهمال وتقاعس وفساد في تلك الأجهزة الرقابية، التي لم تعد تؤدي واجبها على النحو الأفضل ولا تمارس نشاطها إلا على الضعفاء بل ونزهائهم، الذين يمثلون الحلقة الأضعف في التكوين الوظيفي.

ولذلك يتمنى الجميع على قيادة البلاد والعباد إذا أرادت تنمية حقيقية، وأرادت تجفيف مداخل الفساد والمفسدين، أن تتفق مع الجهات والدول المانحة أن تكون قروضها ومساعداتها ومعوناتها على شكل مشاريع تقوم تلك الدول بتنفيذها عبر مكاتب لها، تستحدث لهذا الغرض وتحت سمع وبصر السلطة ومتابعتها وفق احتياج التنمية في البلاد، ولا تكون المساعدات والقروض نقدية إلا للضرورة التي ربما تحتاجها السلطة والبلاد لجوانب لا تتجسد بالإنشاءات أو غيرها. وبذلك تستفيد البلاد ويستفيد عباد الله من كل الخيرات التي تأتي من الخارج، فلا تشكل عبئاً يتحمله الوطن، دون أن يستفيد منه، ويكون المستفيد الأوحد هم زبانية الشيطان وأركان الفساد والمفسدين، الذين أساءوا لسمعة الدولة والبلاد، وجعلوا الآخرين في الخارج يحجمون عن تقديم العون والمساعدات ويقللون من قروضهم لنا إلا باشتراطات، وأعتقد جازما أن قيام الدول المانحة بتنفيذ المشاريع التنموية والإشراف عليها تحت متابعة السلطة والجهات المختصة فيها، سيكون عاملاً مهماً للحد من الفساد وعامل تقليص وتقليماً لأظافر المفسدين وكف أيديهم عن خيرات البلاد وتجفيفاً لمصادر إفسادهم.

فإذا ساءت سمعة أي بلد ضاعت ثقة الآخرين فيه وبسلطته، ولا أعتقد أن أحداً يرضى بهذا أبدا إلا من فقدوا الولاء الوطني وباعوه للآخرين، فلا يعقل أن نطلب القروض والمساعدات والمعونات، والبلاد تشاهد فيها من مظاهر النعمة والثراء والترف ما قد يفوق الآخرين، من قصور وعمارات عالية فارهة وشركات ومؤسسات خاصة ومزارع واسعة لأشخاص يعرفهم الناس أنهم إلى وقت قريب كانوا لا يملكون شيئا من حطام الدنيا، فذلك ينبئ أو يعطي إنطباعاً بعدم حاجة البلاد لأية مساعدة أو معونة أو قروض، فما فيها يكفي لإقراض الآخرين ومساعدتهم.ولكن ما يبعث على الاطمئنان أن الكل سواء في الداخل أو في الخارج صار يدرك أن كل تلك المظاهر المتمثلة بالقصور والأملاك الخاصة بكل أنواعها ليست ملكا للبلاد وإنما هي تحكي واقع سطوة وهيمنة الفساد وتنبئ بأن موارد وخيرات البلاد يذهب أغلبها إلى كروش وجيوب الفاسدين والمفسدين.. وذلك ما يجعل الكثيرين من الناس يطمحون ويأملون أن تكون كل القروض أو المساعدات والمعونات التي ستأتي إن شاء الله تعالى في المستقبل تنفذ وتصرف للصالح العام وللتنمية الحقيقية، فلا تذهب لمن لا يستحقونها أبدا أو لجوانب لا تخدم التنمية الحقيقية، وإلاّ لا نلوم إلاّ أنفسنا إذا جفت عنا موارد الدعم الخارجي والمساعدات السخية، فذلك سيكون عاقبة التساهل في مكافحة الفساد وتجاهل أضراره..■

almujahed_mohammed@yahoo.com

زخات

معهد جميل غانم للفنون في العناية المركزة

حافظ مصطفى علي

● لم يحدث أن تكون القلة مصدر تهديد للإدارة إلاّ في معهد الفنون الجميلة بعدن حيث استبد القلق بإدارة المعهد للنقص الكبير الذي يعانيه المعهد في عدد الطلاب حتى وصل في إحدى الشعب طالب واحد، وحسب ما يتردد أن هذا الطالب كان صاحب الكلمة العليا وبإمكانه إلغاء الشعبة إذا ما قرر الخروج وعدم مواصلة الدراسة !

لعلّ ذلك هو شر البلية ولكنه لايضحك وفي ظل هذا الوضع انعقدت ورشة عمل برعاية د.محمد أبوبكر المفلحي، وزير الثقافة، الذي ابدى ارتياحه لمستوى تفاعل المدرسين مع الورشة التي خرجت بعدد من التوصيات أهمها إنشاء معهد عال للفنون الجميلة ، واستقلالية معهد جميل غانم للفنون الجميلة بعدن مالياً وإدارياً. وكانت دعوة البعض لإقامة المعهد العالي في صنعاء وبقاء معهد عدن كمعهد متوسط محل امتعاظ الكثير من قواعد المعهد والمهتمين من القيادات الثقافية في صنعاء أيضا، إلاّ أن هذا الاتجاه يبدو جديا ليبرز السؤال: لماذا لا يتم أولا انتشال وضع المعهد المتردي منذ العام ١٩٩٤م كمعهد رافد للمعهد العالي المقترح؟.. ولماذا لا يستغل المناخ والتقاليد التي كانت سائدة في عدن لتدعيم الاتجاه كمرحلة ثانية لتأسيس معهد عال في عدن؟ إذ حرص البعض ممن يرون اختيار العاصمة صنعاء مكانا مناسبا للمعهد العالي على القول إن الدعم المادي سيكون أفضل في صنعاء لأن أزمة معهد عدن هي الميزانية !

ولكن أيّهما أسهل نقل المناخ والتقاليد أو نقل الأموال !

معهد جميل غانم بعدن تأسس في العام ١٩٧٣م من ثلاثة أقسام هي الموسيقى والمسرح والفن التشكيلي على يد الموسيقار أحمد صالح بن غودل وهو المدير الحالي للمعهد ، وشكّل علامة بارزة على مستوى اليمن والجزيرة العربية ، وأهم مشاكل المعهد التي أصابت مديريه بالإحباط هو تناقص الدعم المادي .

فهل نعي معنى أن يبرز الحديث لإنشاء معهد عال في العاصمة بينما معهد جميل غانم بعدن مهدد بالموت في العناية المركّزة؟!■

Hafed_aden@yahoo.com

تقاسيم

ماالذي يحدث؟!

أنور نعمان راجح

● تداخلت الأوراق واختلطت، وكذلك هي الكثير من المواقف والآراء والثقافات والسياسات فقد أصابها ما أصابها من العلل فاستعصت على الفهم ، ولم نعد ندرك إن كان أصحابها يفعلون مايفعلون عن قناعة وإدراك أم أن المسألة برمتها تأدية أدوار موكلة خارج نطاق المنطق والمبادئ السوية، وقد حضرت الأثمان المادية الدنيئة وغابت القيم النبيلة التي طالما أتحفنا بها الأدعياء لعقود وأعوام كثيرة لنكتشف أن ماكان منها لم يكن سوى كلام تبخّر في محطات الأحداث واختبار المواقف وصدق القيم..لم يعد أكثر الناس يدركون الكثير مما يحدث ومما يسمعون ومما يشاهدون على مسرح الحياة اليومية المكتظ بالمتناقضات التي نسفت كل المفاهيم المرتبطة بحقبة التنظير وتسويق الآيديولوجيات والفكر .. لم يعد أكثرهم يفهم شيئاً مما يجري، لا لأنهم لا يفهمون ولكن لأن مايحدث لايُصدَّق ولا يعقل بأي حال من الأحوال وهو أمر يبعث على الغرابة والدهشة.. فثمة مواقف وتصرفات تصدر عن أفراد وعن أحزاب وهي كثيرة ولا تراعي مصلحة عامة أو خاصة ولا يهم أصحابها مايفعلون وإن كانوا على علم بأن الكارثة سوف تطال الجميع لكنهم يصرون على أفعالهم وتصرفاتهم وكل سياساتهم المؤدية الى الهاوية.. كيف سيفهم الناس هذا الأمر إذا استبعدوا حُسن النية عند المتصرفين وعند الفاعلين.. وحُسن النية ليس حاضراً عند أولئك إنما الحاضر الأقوى هو شر النية وسوءها وليس هناك من منزلة بين المنزلتين وفي كل الأحوال أصبح الغموض سيد كل التصرفات والمواقف والسياسات وهو يحمل في طياته الكثير من الأخطار والشواهد كافية لأن النتائج ليست غامضة ولا يمكن تجاهلها.. أجزم بأن الحيرة تطغى على معظم الناس في هذا البلد .. حيرة مفادها لماذا يحدث مايحدث في الساحة ولماذا هي المواقف السياسية تحديداً عند بعض الأحزاب والشخصيات السياسية على مانراها من الضعف تارة ومن الانتهازية تارة أخرى ومن التعنت والإصرار على الدفع بالأوضاع نحو المصير المجهول؟..

وكأن هذا البلد ليس بلدهم وكأنهم لايدركون عواقب مايصنعون من مواقف وسياسات ومن تصرفات يقترفها البعض مع سبق الإصرار والترصد لإيصال أوضاع البلاد إلى مرحلة المعضلة وبالتالي إيصال البلاد إلى مرحلة الخطر الداهم.. قد يفلح عشاق الخراب في تحقيق جزء من طموحاتهم في خلق الأوضاع وتهديد أمن البلاد واستقرارها لكن من المهم أن يعلم الجميع أن أصحاب ذلك العشق لايضرون أحداً بعينه ولا يعادون أحداً ، لكنهم يمارسون عداءً على البلاد بأسرها أرضاً وإنساناً وتاريخاً، وهم بما يفعلون إنما يمارسون حرباً على الجميع لأن الجميع سوف يجدون أنفسهم وقوداً لأوضاع مشتعلة بصورة من الصور والحرائق أنواع .. مالم يفهمه الكثير من الناس أن المواقف العدائية أو السلبية لا مبرر لها ولا يمكن فهمها في نطاق العمل المشروع والمعقول ، وأن السكوت عن تلك التصرفات والأفعال هو أيضاً غير مفهوم، وأن السكوت هو من يشجع على التمادي في أعمال الخراب وبين من يفعل ومن يؤيد ومن يشارك ومن يقف متفرجاً أو صامتاً تطل الحيرة عن حقيقة مايحدث وما يمكن أن يحدث مستقبلاً؟!■

هامش مختلف

ابن النيل

قبل انعقاد مؤتمر القمة القادم

● كثيرة هي الأفكار التي طُرحت خلال السنوات القليلة الماضية لتفعيل دور الجامعة العربية في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، خاصة وقد ضاقت صدور الملايين من أبناء أمة العرب – دون جدوى – بعقم النظام الرسمي العربي، وعجزه عن تلبية الحد الأدنى لإرادة جماهير شعبه، بل ومصادرة أحقيتها في أن تعبر عن صريح ماتراه ضروريا من وجهة نظرها، إزاء هذه القضية أو تلك، وإن كان مايصدر عن جامعة الدول العربية من قرارات بين الحين والآخر، إنما يبقى مرهوناً بمشيئة أقطاب النظام الرسمي العربي ذاته، وهو بطبيعته أبعد مايكون عن نبض الجماهير، التي من المفترض أن يستمد شرعيته ومشروعيته من صحة انحيازه لها.

وبعيدا عن الخوض في تفاصيل تلك الأفكار على أهميتها، أو استباق إمكانية طرحها للمناقشة، ولو بقدر قليل من التحفظ على محتواها، ومع تسليمنا المبدئي بحسن نوايا أصحابها، وحرصهم على أن تظل مثل هذه المنظومة العربية بيتا لكل العرب، باعتبارها شخصية اعتبارية جامعة، وبغض النظر عن مدى صلاحية الأفكار المشار إليها للتنفيذ من عدمه، فقد جاءت مبادرة «الاتحاد العربي» على أمل أن تشكل في حال إقرارها مشروعاً متكاملاً لإخراج الجامعة العربية من مأزقها، ومن ثم .. اعتماد آلية جمعية مقبولة للعمل العربي المشترك، حيث السبيل الوحيد لتأكيد كامل حضورنا على خارطة الفعل الإنساني بعد طول غياب، وكأنما أرادت اليمن بمبادرتها هذه أن تظل حاضنة لأسباب نهوض أمتها، منذ كانت سيرتنا الأولى.

وإذا كانت مبادرة الجمهورية اليمنية قد تضمنت استبدال اسم الجامعة العربية باتحاد الدول العربية، وهو مايمثل قفزة نوعية في الاتجاه الصحيح، فقد وضعت –بالمقابل – جملة من الضمانات الكفيلة بتثبيت أركان الاتحاد العربي المقترح، آخذة بعين الاعتبار مقومات بقائه وحيثيات ديمومته، المتمثلة في أحد أهم جوانبها بتسخير موارد الأمة وثرواتها في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، بما يكفل لها نوعا من الاكتفاء الذاتي، في زمن بات فيه ارتهان اقتصاداتنا مدخلا لاحتواء قرارنا السياسي.

كما لم تغفل المبادرة اليمنية مقومات الاستقرار وركائزه في كل بلد عربي على حدة، حيث القاسم المشترك الأوحد لاية تنمية عربية مبتغاة.

وللحيلولة دون إتاحة الفرصة أمام أي طرف أجنبي معاد.. للتدخل في شئون الأمة، أو المساس بسيادة أي من بلدانها، تحت أية ذريعة كانت، فقد أكدت المُبادرة ذاتها على أهمية إنشاء «محكمة العدل العربية» لهذا الغرض، كما أوضحت ضرورة أن تعمل مؤسسات الاتحاد العربي وهياكله المقترحة بآلية ديمقراطية خالصة، وبحيث تكون هناك مرجعية قانونية ملزمة، يمكن الاحتكام إليها كلما لزم الأمر.

ولما كانت الشعوب الحية هي التي تستخلص من كل حدث حكمة التاريخ، من كل نصر ومن كل هزيمة، فقد استلهمت المبادرة اليمنية خلاصة الدروس المستفادة من وقائع تاريخنا العربي الحديث، وهو مابدا واضحا في ما أوردته من نصوص صريحة لتلافي أوجه الخلل في الاصطفاف العربي حاضرا ومستقبلاً.

وتأكيداً لحقيقة أن قوة العرب في وحدتهم، وأن دعائم الأمن القومي كلّ لا يتجزأ، وبما لا يتعارض مع دساتير الأعضاء والنظم المعمول بها في كل منها، فقد ربطت المبادرة في سياقها العام بين كل ماهو وطني وكل ماهو قومي من حيث وحدة الهدف والمصير.

وتبقى فكرة «الاتحاد العربي» في حد ذاتها أملاً قابلاً للتحقق، في ما لو حسنت النوايا، وجرى اخضاعها لمبدأ المناقشة الجادة والمسئولة، ومن ثم.. المساهمة المخلصة في إثرائها لعلها تقطع الطريق أمام كل المحاولات الرامية الى تطويع إرادتنا وفقا لمشيئة أعدائنا، بغية إجبارنا على القبول بمالا نريده ولا نرضاه، ولعلها تضع حدا لسلسلة الانكسارات المتلاحقة، التي ألقت بظلالها على واقع أمتنا في راهن الوقت، ولعلها تعيد لنا بعضا من ثقتنا بأنفسنا، لنسترد عافيتنا من جديد، بدلا من تسليمنا بالعجز.■

ibnuneel@yahoo.com

التغيير الذي يريده الناس

أحمد عبدربه علوي*

● عاد البعض من الناس يتساءل في هذه الأيام الأخيرة: هل هناك تغيير وزاري؟ هل هناك تعديل؟ والواضح أن التساؤلات هذه المرة تتسم بشيء من الفتور وعدم الحماس.. ربما لأن الناس قد ملوا من كثرة الحديث عن التغيير الوزاري.. دون أن يكون هناك أي أثر للتغيير سواء الوزاري أو في المناصب القيادية في مؤسسات الدولة.. نقول هذا الكلام لأن هذا لا يمنع قطاعات عريضة من الناس أن تطلب مجموعة من التغييرات في النظام نفسه، وحين يروج البعض أن المسألة ليست تغيير أشخاص فإن الجماهير تؤمن بأن الأفراد الناجحين قادرون على أن يحققوا لمجتمعهم نجاحات عديدة.. كما تؤمن الجماهير أيضاً بأن الأفراد الجادين قادرون على أن يصيغوا القدوة الكفيلة بتحقيق المستحيل.. وتؤمن الجماهير ثالثاً بأن عفة صغار الموظفين تتحقق تلقائياً وأتوماتيكياً متى تحققت عفة القيادات ونزاهتها.. وبصراحة القول إن الكثير من الجماهير قد سئمت وجوهاً يتكرر بقاؤها طالما يتكرر فشلها في كل تجربة، ومع هذا فإنها تصطنع من الضجيج الإعلامي ما يصور فشلها على أنه نجاح، وما يصور انتقادات الآخرين لها على أنها حقد، وما يصور تكسبها المريع من المنصب على أنها أمر طبيعي، وما يصور تباعد المثقفين الحقيقيين عنها على أنه تباعد أقلية فحسب..

لا يخالجنا الشك في هذا الشأن من أن الجماهير قد سئمت أيضاً ممن يدعون لأنفسهم الإنجاز الذي تحقق على يد من سبقوهم وليتهم يكملونه، لكنهم للأسف يتوقفون به مرحلة بعد أخرى، ومع هذا لا يزيدها ويبرر المعاناة الجديدة التي خلقها لبعض الناس بأنه ينتهج صواباً طال البعد عنه، بينما هو يخلق في جبهات أخرى أخطاء جسيمة كفيلة بأن تدمر بنية وعافية القطاع الذي هو مسؤول عنه إلى ما شاء الله.. سئمت الجماهير أيضاً «وجوها» تنطق بالجهل وقصور الفهم وعدم الإدراك السياسي، ومع هذا فهي تخطئ وتكرر الخطأ وتعالج الخطأ بالخطأ دون أن تفكر مرة واحدة في الانسحاب ولا حتى في التهديد ولا حتى في رفع رايته مكتفية بالاحتجاج بحسن النية.. سئمت الجماهير قبل كل هؤلاء من ادعى العلم وهو (!!) وممن ادعى المعرفة وهو مغيب، ومن أدعى الخبرة وهو (!!)، ومع هذا فإنه يقول التصريحات بلغة يترفع عنها (عقال الحارات) ويقود الحوارات بلغة يترفع عنها الطلبة ويظن نفسه قادراً على ان يدير اقتصاديات الوطن بالقفشات ثقيلة الظل وحدها، وقبل كل هؤلاء جميعاً لا تزال الجماهير على ترحيبها بالذين يحرصون على سيادة هذا الوضع وأمنه وسلامة أراضيه، أولئك الذين يسهرون الليالي دون ضجيج من أجل هذا الهدف الأرفع الذي يؤدونه بمنتهى العفة والاحترام سواء في مواجهة أعداء الخارج أو أعداء الشعب في الداخل ولا يزالون يعالجون بكل الجدية وبكل العلم وبكل الإخلاص كل ما من شأنه أن يؤكد على هذا الهدف المرتبط بوجودنا وسيادتنا.. والله من وراء القصد..■

القيادات الذي يصرح برفع المعاناة لكنه

* رئاسة مجلس الوزراء